ردا على جرائم الاحتلال الاسرائيلي ومواصلة عمليات الاغتيال بحق النشطاء الفلسطينيين

سرايا القدس تتبنى عملية فدائية في تل ابيب تسفر عن 30 جريحا اسرائيليا واستشهاد منفذها

■ غـــزة ـ تل ابيب ـ يو بي آي ـ رويترز: أعلنت سرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن عملية التفجير التي وقعت في محطة الحافلات القديمة في مدينة تل أبيب داخل إسرائيل امس الخميس.

وقال متحدث باسم السرايا في تصريح عبر الهاتف ان احد عناصر سرايا القدس وهو سامي عنتر (22 عاما) من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية فجر نفسه في محطة الباصات القديمة في تل أبيب.

وكانت حركة الجهاد الاسلامي أعلنت عن انتهاء التهدئة مطلع العام الجاري، وهددت بتصعيد عملياتها والرد على ما وصفته بالعمليات الاسرائيلية الاستفزازية.

وأكد المتحدث ان العملية جاءت ردا على ما وصفه بـ«جرائم الاحتلال الاسرائيلي ومواصلة عمليات الاغتيال بحق النشطاء الفلسطينيين»، الا ان خالد البطش القيادي البارز في حركة الجهاد في قطاع غزة قال انه ليس بمقدوره تأكيد أو نفي المسؤولية عن الهجوم، مضيفا انه «ايا كانت الجهة التي نفذته فانه رد طبيعي على الاغتيالات الاسرائيلية المستمرة للمقاتلين وقتل الابرياء».

وارتفع عدد المصابين الى 30 شخصا بينهم واحد في حالة الخطر وخمسة في حالة متوسطة بينما استشهد منفذ الهجوم.

وافادت وسائل الاعلام الاسرائيلية ان الانفجار وقع قرب محل لبيع الفلافل والشاورما في منطقة محطة الحافلات المركزية القديمة في جنوب تل ابيب.

وقال المتحدث باسم نجمة داوود الحمراء ان احد المصابين جراحه خطيرة فيما جراح خمسة متوسطة وأصيب الباقون بجراح طفيفة بشظايا الانفجار حيث نقلوا الى مستشفيات المدينة.

وبحسب مصادر الشرطة الاسرائيلية فانه لم يكن هناك تحذيرات عينية بخصوص هذه العملية.

يشار الى ان منطقة المحطة المركزية القديمة هي منطقة سكن العمال الاجانب.

ونصبت الشرطة الاسرائيلية فور وقوع الانفجار الحواجز عند مداخل المدن الكبرى خصوصا في منطقة وسط تل ابيب.

وقال شهود عيان ان الفدائي نزل من سيارة من نوع (جي ام سي سافانا) وان السيارة غادرت المكان على الفور.

وقال شاهد آخر ان منفذ العملية كان يحمل حقيبة على ظهره وتظاهر بأنه كفيف قبل أن يفجر شحنته الناسفة. ومزق الانفجار سقف المطعم وتناثرت قطع الحطام والاشلاء البشرية والاطعمة في جميع الاتجاهات.

وهذه أول عملية فدائية في اسرائيل منذ انتهاء الهدنة نهاية العام الماضي، وهي الاولى منذ اصابة رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون بنزيف في الدماغ ودخوله في غيبوبة في الرابع من كانون الثاني (يناير)، ويمكن أن تمثل ضغطا على ايهود اولمرت رئيس الوزراء المؤقت لاتخاذ اجراءات انتقامية صارمة فيما يستعد الفلسطينيون لانتخابات برلمانية الاسبوع المقبل، والتي يخشى ان يعرقل اجراءها أي توسيع لنطاق العنف. ويواجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعوات لتأجيل الانتخابات التي يتوقع أن تحقق فيها حركة المقاومة الاسلامية (حماس) نتائج جيدة في مواجهة حركة فتح الحاكمة التي يتزعمها.

فتى من نابلس يرفع صورة عمه سامي ابو عنتر الذي نفذ العملية الفدائية في تل ابيب (اف ب)

رجال الاسعاف الاسرائيليون يحملون احد المصابين في التفجير بمحطة الباصات القديمة في تل أبيب امس (اف ب)

بعد اتفاق بين «حماس» و«فتح» على منع المظاهر المسلحة يوم الاقتراع

7 أجنحة عسكرية تتفق على حفظ الأمن لانجاح الانتخابات والأجهزة الامنية ستعلن حالة الطوارئ الاحد القادم

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اتفق سبعة اجنحة عسكرية تابعة لفصائل المقاومة الفلسطينية امس على تشكيل غرفة عمليات مشتركة لحفظ الامن الداخلي الفلسطيني ومنع المظاهر المسلحة لانجاح الانتخابات التشريعية المقررة في 25 كانون الثاني (يناير) في ظل مخاوف من قيام بعض المجموعات المسلحة بعرقلة اجراءها.

وشددت الاجنحة العسكرية في بيان مشترك على ضرورة الحفاظ على أمن المواطن الفلسطيني، معتبرة ان ذلك مسؤولية الجميع، وعلى العمل سويا من أجل إنجاح العملية الانتخابية.

وأكدت كل من كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، وكتائب الشهيد أبو علي مصطفى الجناح العسكري للجبهة الشعبية، وكتائب المقاومة الوطنية الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية، ولواء خالد بن الوليد الجناح العسكري لجبهة التحرير العربية، وقوات أنصار الجناح العسكري لحزب الشعب، وألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية على إلتزامها من خلال غرفة العمليات المشتركة بمنع أية مظاهر مسلحة قد تسيء لنضال وتضحيات الشعب الفلسطيني.

ودعت الاجنحة المسلحة السلطة الفلسطينية ممثلة بأجهزتها الامنية أن تتحمل مسؤولياتها الكاملة لحماية العملية الانتخابية وأمن المواطن وتشكيل غرفة طوارئ بالتعاون معها لمتابعة أية مشكلة واحتوائها بأسرع ما يمكن والمشاركة بفعالية في العملية الانتخابية. وكان العديد من المجموعات المسلحة هددت بعرقلة اجراء الانتخابات التشريعية الا ان هناك اصرارا من معظم الفصائل الفلسطينية على انجاح الانتخابات.

واعتبرت الاذرع العسكرية الانتخابات عرسا فلسطينيا ديمقراطيا ومرحلة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني ومطلبا ومصلحة وطنية ملحة، داعية الجميع الى العمل على إجرائها في موعدها المحدد لكي يكون ذلك اليوم عرسا فلسطينيا تحتفل به جماهير الشعب الفلسطيني بجميع ألوان طيفه السياسي.

وجاء اتفاق الاجنحة المسلحة على ضرورة حماية العملية الانتخابية الفلسطينية بعد ان اتفقت حركتا «فتح» و«حماس» على اخفاء المظاهر المسلحة يوم الانتخابات، وضمان ضبط العملية الانتخابية والعمل على تحقيق مشاركة واسعة لجماهير الشعب الفلسطيني في العملية الديمقراطية، مشددتين على ان أي محاولة لتخريب عملية الاقتراع ستكون تصرفات مشبوهة، وأبدتا استعدادهما لدعم إجراءات السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختصة من أجل ضمان نجاح الانتخابات.

وكانت حركتا فتح وحماس توصلتا أمس الاول إلى اتفاق شرف يقضي بعدم حمل وإظهار السلاح يوم انعقاد الانتخابات والعمل ميدانيا على حل أي خلاف قد ينشأ ومساعدة قوات الامن والشرطة الفلسطينية على حماية صناديق الاقتراع.

وأعلنت الحركتان عن اتفاقهما خلال مؤتمر صحافي مشترك عقد في مقر وكالة رامتان للأنباء بمدينة غزة، وشارك فيه سمير المشهراوي عضو مكتب التعبئة والتنظيم لحركة فتح مرشح حركة «فتح» عن دائرة غزة ومن حركة «حماس» الشيخ سعيد صيام مرشح قائمة التغيير والإصلاح عن دائرة غزة أيضا.

وجاء في بيان مشترك تلاه المشهراوي أن الاتفاق يأتي استكمالاً ودعماً لما تم التوافق عليه بين كافة الفصائل الفلسطينية في حوارات متعددة، وحرصا على أن تجرى العملية الديمقراطية في ظل أجواء وطنية هادئة وقطعا للطريق على كل العابثين والمتربصين بالشعب الفلسطيني.

وشمل الاتفاق دعوة جماهير الشعب الفلسطيني إلى المشاركة الواسعة في العملية الديمقراطية بمن في ذلك أهالي مدينة القدس المحتلة، مع التأكيد على حق أهالي القدس في المشاركة بالانتخابات ترشيحا ودعاية وتصويتا.

وبموجب الاتفاق، اعتبرت حركتا «فتح» و«حماس»، أي محاولة للعبث والتخريب في العملية الديمقراطية تندرج في إطار الأعمال المشبوهة، وتشكل وصمة عار في جبين مرتكبيها لما لها من آثار مدمرة على شعبنا وقضيته.

وأعلنت الحركتان براءتهما من أي عناصر أو جهات ستحاول التورط في أي محاولة للعبث وتخريب الانتخابات.

ومن جهته أعلن توفيق أبو خوصة المتحدث باسم وزارة الداخلية الفلسطينية امس أن اتفاق حركة فتح وحركة المقاومة الاسلامية حماس على منع ظهور السلاح يوم الانتخابات التشريعية «لا يمكن أن يكون بديلا عن وحدانية سلاح السلطة في الحفاظ على الامن والنظام يوم الانتخابات».

وستجرى الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية يوم الاربعاء المقبل في جميع الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية حيث تتنافس 11 قائمة انتخابية أكبرها قائمتا فتح وحماس بالاضافة إلى حوالي 400 مرشح على الدوائر من شتى الاحزاب ومن المستقلين. وقال أبو خوصة في تصريحات صحافية «نحن بلا شك ننظر في وزارة الداخلية والامن الوطني لأي اتفاق داخلي بايجابية ولكن نقول إن هذه الاتفاقية ليست بديلا عن التزام من قبل الجميع لوحدانية سلاح السلطة وسلاح السلطة هو السلاح الشرعي الذي يجب أن يقوم بالمهام المكلف بإنجازها وفقا للقانون». وأشار أبو خوصة إلى أن الوزارة أبلغت جميع الفصائل أنه لن يكون مسموحا لاي جهة بأن تحمل السلاح يوم الاقتراع مضيفا، «سبق أن طلبنا من هذه الفصائل مجتمعة أن تقوم بعملية اخفاء سلاحها وأن تكون بإشراف هذه الفصائل وبمسؤوليتها».

وأوضح أبو خوصة «ولكن نحن نرى أن الابقاء على السلاح في الشارع الفلسطيني هو عامل احتكاك نأمل أن لا يحصل وأن تتم العملية الانتخابية بنجاح بعيدا عن أي من المنغصات» مشيرا إلى أن «هذا الاتفاق لا يكفي فهناك الكثير من السلاح هو خارج دائرة الاتفاق وحتى هذا الاتفاق في المنظور الامني هو خطوة بسيطة جدا نحو تحقيق انتخابات آمنة».

هذا وقررت الاجهزة الامنية الفلسطينية اعلان حال الطوارىء يوم الاحد القادم، ونشر 13 الف شرطي في كافة المناطق الفلسطينية قبل ثلاثة ايام من الانتخابات التشريعية لحماية وحراسة 110مراكز انتخابية.

واعلن مدير عام الشرطة الفلسطينية العميد علاء حسني انه «تم وضع خطة امنية متكاملة، لحماية كافة مراكز وصناديق الاقتراع ووزعت المهام على كافة الاجهزة الامنية»، ومشدد على انه «لا يمكن ان نسمح لاي مسلح بدخول مراكز الاقتراع لان هذا اعتداء صارخ على الشرعية وعلى الديمقراطية»، ومنوها الى انه «لن نسمح لاي مرافقين مسلحين للمسؤولين او الشخصيات بدخول مراكز الانتخابات ونحن كشرطة سنقوم بتامين حماية الشخصيات اثناء تواجدها داخل مراكز الاقتراع».

وعبر حسني عن مخاوفه من حدوث اعمال عنف يوم اجراء الاقتراع، ومشيرا الى ظاهرة انتشار السلاح وخاصة في غزة بصورة كثيفة، وقال «لدينا في غزة عقبة انتشار ظاهرة السلاح بكثافة وتعدد القوى المسلحة وانتماءاتها وهناك عدة قوى ومجموعات لا تريد الانتخابات وهي تقاومها وبالتالي هناك تخوف من هذه المجموعات التي يمكن ان تعمل على افشال العملية الانتخابية».

اليمين المتطرف شن حملة شعواء ضدها

وثيقة اسرائيلية سرية تنصح بوضع الأماكن المقدسة في القدس تحت اشراف دولي

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

كشف موقع صحيفة (يديعوت احرونوت) الاسرائيلية على الانترنت امس الخميس النقاب عن ان وثيقة اسرائيلية اعدها طاقم من الخبراء الاسرائيليين، ستعرض امام مؤتمر هرتسليا السنوي، في اواخر الشهر الجاري، تدعو اسرائيل الى الموافقة على وضع الاماكن المقدسة في القدس تحت الاشراف الدولي.

وقال الموقع نقلا عن مصادر، وصفها بأنها موثوقة للغاية، ان طاقما من الباحثين الاسرائيليين، امثال البروفيسورة روت لبيدوت، الخبيرة في القانون الدولي، والبروفيسور يعقوف بار سيمان طوف، استاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية، قد عكفوا على اعداد هذه الوثيقة، على اثر كسر طابو الحديث عن القدس في المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، في قمة «كامب ديفيد».

وخلص الطاقم الى ضرورة عدم ارجاء البت في ملف القدس الى المرحلة النهائية من المفاوضات لخطورة مثل هذه الخطوة.

وتابع الموقع الاسرائيلي قائلا ان الوثيقة المذكورة، التي ستعرض في المؤتمر السنوي في هرتسليا بين 21 ـ 24 من الشهر الجاري، تنص على ضرورة موافقة اسرائيل على وضع الاماكن المقدسة في القدس تحت الاشراف الدولي، بسبب الرابطة القوية لابناء الديانات السماوية الثلاثة مع القدس من جهة، وفي ظل انعدام الثقة بين الفلسطينيين واسرائيل من جهة اخرى.

وتناقش الوثيقة التي تحمل اسم «الحوض التاريخي للقدس.. صورة الوضع وبدائل للتسوية» ، عدة بدائل وحلول مطروحة للتسوية وهي كالتالي كما جاءت في الوثيقة: سيادة وسيطرة اسرائيلية كاملتين على كامل الحوض التاريخي للقدس، مع امكانية منح حكم ذاتي في مجالات مختلفة للسكان العرب، ومنح مكانة خاصة للمقدسات الاسلامية والمسيحية»، وهو حل تفترض الوثيقة ان الفلسطينيين والمجتمع الدولي لن يقبلوا به.

و«سيادة وسيطرة فلسطينية كاملتين في كافة انحاء الحوض التاريخي للقدس، مع امكانية منح ادارة ذاتية في مجالات معينة للسكان اليهود، ومكانة خاصة للمقدسات اليهودية والمسيحية، وهو حل نفترض ان اسرائيل سترفضه».

اما الحل الثالث فهو «تقسيم الحوض التاريخي بين الطرفين ووضع اشراف دولي لطرف ثالث يساعد في توجيه وحل النزاعات. ادارة مشتركة، عبر تقاسم الصلاحيات بين الطرفين وبتأييد دولي، اذا فشل الطرفان في الادارة المشتركة، تنقل صلاحيات الادارة لجسم ثالث، يخول صلاحيات حل النزاعات، او ادارة الحوض التاريخي من قبل طرف دولي ومنح الطرفين صلاحيات في عدة مجالات».

وشن نواب اليمين واليمين المتطرف حملة شعواء على الوثيقة الاسرائيلية، واتهموا رئيس الوزراء الاسرائيلي بالاناية ايهود اولمرت بانه يقف من وراء هذه الوثيقة، فيما قال النائب اليميني المتطرف بيني ايلون من حزب موليدت الترانسفيري ان هذه الوثيقة تؤكد ان اولمرت يسعى الى تقسيم القدس.

استشهاد فلسطيني بنيران اسرائيلية ومواجهات بين الشرطة ومواطنين من منطقة 48

■ تل أبيب ـ يو بي آي: وقعت مواجهات بين مواطنين عرب والشرطة الاسرائيلية بعد ظهر امس الخميس في قرية عرعرة القريبة من مدينة ام الفحم في المثلث الشمالي اثر استشهاد مواطن عربي بنيران الشرطة الاسرائيلية.

وقال احمد ملحم من عرعرة ليونايتد برس انترناشونال ان الشاب هو نديم جمال ملحم البالغ 23 عاما من قرية عرعرة.

وحضرت الى قرية عرعرة قوات كبيرة من الشرطة الاسرائيلية فيما قام شبان بقذف الحجارة باتجاهها.

وادت المواجهات بين الشرطة والشبان العرب الى اغلاق شارع وادي عارة وهو محور رئيسي يوصل وسط اسرائيل بشمالها.

وقال شاهد العيان احمد ملحم ان قوة كبيرة من الشرطة حضرت الى بيت نديم ملحم للتفتيش عن سلاح غير مرخص وبعد وقت قصير جدا سمع والداه صوت اطلاق نار فتوجها الى الغرفة التي كان فيها ووجدا انه اصيب بعيار ناري.

وتم نقله الى المستشفى لكنه توفي بعد وقت قصير متأثرا بجراحه.

واضاف الشاهد ان نديم كان شابا يعمل في الحراسة ومعروف عنه انه شاب عادي لم يخرق القانون في حياته والدليل انه تم قبوله للعمل في احدى شركات الحراسة.

من جهتها، ادعت الشرطة الاسرائيلية بان احد رجالها اطلق النار على ملحم بحجة ان الاخير حاول اخراج مسدس من جيبه.

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية العامة عن مصادر في الشرطة انه يخشى من ان تتطور المواجهات في منطقة وادي عارة.

واتهمت جمعيات ومنظمات حقوق انسان عربية واسرائيلية الشرطة الاسرائيلية بقتل مواطنين عرب في السنوات الاخيرة من دون وجه حق.

وكانت الشرطة الاسرائيلية قد قتلت 13 شابا عربيا في تشرين الاول (اكتوبر) العام 2000 عندما جرت مظاهرات في المدن والقرى العربية في اسرائيل تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية.

ونشر مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في اسرائيل تقرير مؤخرا قال فيه ان قرابة 18 مواطنا عربيا قتلوا خلال السنوات 2001 و2005 بسبب «اصبع الشرطة الخفيف على الزناد».

مصر تلقي القبض على ضابط فلسطيني تسلل عبر الحدود

■ رفح ـ رويترز: قال مسؤول حدودي مصري امس الخميس ان السلطات المصرية ألقت القبض على ضابط فلسطيني في الشطر المصري من مدينة رفح الحدودية بعد دخوله اليها متسللا. وقال المسؤول لرويترز «الضابط المحتجز يدعى عبد الله رفعت ديب ويعمل بجهاز الامن الوقائي الفلسطيني برتبة رائد وعمره 28 عاما».

وأضاف أن «الضابط اعترف في تحقيقات أجريت معه بأنه دخل مصر بعد قيام مسلحين فلسطينيين في الرابع من كانون الثاني (يناير) الحالي بفتح ثغرة في السور الفاصل بين مصر وقطاع غزة».

وقتل جنديان مصريان وأصيب عشرات اخرون برصاص المسلحين وقت فتح الثغرة.

وقال المصدر ان السلطات المصرية تنسق مع السلطة الوطنية الفلسطينية لاعادة الضابط الى الاراضي الفلسطينية.

القوس اعتبر ان فتح ليست وظيفة كي يُفصل منها والبطش اتهم الحركة بالكيل بعدة مكاييل

المرشحون المنشقون عن فتح للانتخابات التشريعية في بيت لحم يرفضون الاجتماع مع عباس او سحب ترشيحاتهم

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

رفض المرشحون المنشقون عن حركة فتح في بيت لحم جنوب الضفة الغربية الليلة قبل الماضية الاجتماع بالرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار المدينة لمشاركة طائفة الارمن احتفالاتها بأعياد الميلاد.

وطلب عباس الذي ينتمي لحركة فتح، الاجتماع مع عناصر الحركة الذين رشحوا انفسهم للانتخابات التشريعية كمستقلين عن دائرة بيت لحم بهدف اقناعهم بالانسحاب لصالح مرشحي الحركة الذين اختارتهم قيادتها.

وعلمت «القدس العربي» انه تم توجيه دعوة رسمية لهؤلاء المرشحين اضافة الى الاتصال بهم على هواتفهم الخليوية الا انهم رفضوا الدعوة للاجتماع بعباس وتخلفوا جميعا عن موعد الاجتماع، وهذا مؤشر على مدى الأزمة الداخلية في الحركة.

وكان الدكتور نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية للحركة ورئيس حملتها الانتخابية دعا المرشحين المستقلين من فتح الى الانسحاب لصالح مرشحي الحركة، معتبرا انهم في حكم المستقيلين من الحركة تحت شعار «من استقل استقال من الحركة»، وسيعامل وفق هذه القاعدة.

الا ان بعض قيادات فتح ردت على شعث بقسوة، وحملوا قيادة فتح ولجنتها المركزية مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الحركة داخلياً واضطرار كثير من كوادرها للترشح بصفة مستقلين.

وقال ناصر قوس المرشح المستقل عن دائرة القدس وأحد كوادر «فتح» في المدينة المقدسة في تصريحات صحافية «إن الانتماء لفتح ليس التحاقا بوظيفة حتى يفصل المرء منها، بل إن فتح هي حركة نضالية»، وأضاف «لا يمكن لشعث ولغيره أن يوزع رتبا نضالية أو يقيل كوادر ويمنح آخرين شهادات تؤكد عضويتهم لفتح، ومن ترشح من أبناء الحركة بصفته مستقلاً فقد ترشح بسبب عدم قدرة قيادة الحركة وعلى رأسها مركزية «فتح» من إجراء انتخابات داخلية نزيهة، وهو ما يشير إلى أن هناك أشخاصا في القيادة يحاولون إنهاء شيء اسمه «فتح» التي كان ينتمي إليها الرئيس الراحل ياسر عرفات».

وقال قوس ان أي خسارة ستمنى بها «فتح» في الانتخابات تتحمل مسؤوليتها اللجنة المركزية التي قال عنها بأنها «غير قادرة على قيادة الحركة إلى بر الأمان»، في حين «استوزر أعضاؤها وتناسوا بأن هناك انتخابات مصيرية» ستجري في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

أما النائب أحمد البطش وهو من كوادر حركة «فتح» في محافظة القدس والذي يخوض الانتخابات بصورة مستقلة أيضاً، فقد تمنى على الدكتور شعث أن يقوي اللجنة المركزية قبل أن يدلي بتصريحاته حول اعتبار مرشحي الحركة المستقلين في حكم المستقيلين من الحركة.

وقال البطش: إن مركزية «فتح» يتحكم فيها ثلاثة محاور: محور محمود عباس «أبو مازن»، محور رئيس الوزراء احمد قريع «أبو علاء»، ومحور فاروق القدومي رئيس اللجنة المركزية للحركة، متسائلا: على أي من هذه المحاور يحسب شعث نفسه؟».

وأشار البطش إلى أنه في الاجتماع الأخير الذي جمع عباس بأكثر من 350 قيادياً وكادراً فتحاوياً يمثلون اللجنة المركزية والمجلس الثوري وقادة الأجهزة الأمنية تحدث بإسهاب عن الحالة الفتحاوية الراهنة والتي تخللها « البرايمرز» من عمليات تزوير واسعة النطاق، ما دفع بالكثير من كوادر الحركة إلى عدم الاعتراف بهذه النتائج والترشح بصورة مستقلة، وقال «إذا كانت أمريكا تكيل بمكيالين كما نتهمها، فإن «فتح» تكيل بمكاييل عديدة اتجاه أبنائها وعليه فمركزية الحركة هي المسؤولة عن ترشح العدد الكبير من كوادرها خارج إطار حركتهم الأم».

وحمل البطش على ما قاله د. شعث بأن فوز «فتح» مرهون «بالتغلب على ظاهرة حماقة العزوف عن التصويت»، وقال «شعبنا حكيم، وعلى قيادة الحركة أن تقنع الجماهير العريضة من أبناء شعبنا ببرنامجها وأن تقوي بنيانها الداخلي، فالناس ليسوا حمقى وهم الآن يعاقبون «فتح» على إهمال قياداتها لهم»، وقد تجلى ذلك في الانتخابات المحلية في جنين ونابلس وبلعا وسعير ورفح.

هذا ودعت اللجنة المركزية للحركة ابناء الشعب الفلسطيني وخاصة عناصر الحركة إلى انتخاب مرشحيها في الدوائر وقائمة الوطن.

وأكدت اللجنة في بيان أصدرته أن الانتخابات التشريعية المقررة في25 الشهر الجاري، هي مفصل حاسم في مصيرالمشروع الوطني الفلسطيني.

وقالت اللجنة في بيانها، إن حركة «فتح» التي قادت النضال الوطني على مدى أربعين عاماً، وكرست الاستقلالية الوطنية وأقامت السلطة الوطنية نواة دولتنا المستقلة، وتواصل النضال لتحقيق الحلم الذي جسد نواته على الأرض الرئيس الشهيد ياسر عرفات، تدعو جماهير شعبنا وأبناء حركتنا المناضلة «فتح» إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع في القدس الشريف والضفة وقطاع غزة رجالاً ونساءً وشباباً، للإدلاء بأصواتهم لمرشحي حركتهم حركة «فتح» في الدوائر وقائمة الوطن، من أجل إنجاز الهدف الوطني الكبير هدف الدولة المستقلة وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين. وأضافت «أن مشروعكم الوطني هو اليوم بين أيديكم، فجددوا الثقة بحركتكم «فتح» بانتخاب ممثليها للمجلس التشريعي القادم».

وتوجهت اللجنة والرئيس محمود عباس بالمناسبة، إلى كل المرشحين من أبناء حركة فتح الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين إلى المبادرة بالانسحاب من الترشيح، شعوراً منهم بالمسؤولية، من أجل نجاح حركتهم، لأن نجاح فتح هو نجاح لكل أبنائها، ولكل الشعب الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر ان بعض المرشحين المنشقين عن فتح، رشحوا انفسهم كمستقلين، اعلنوا عبر وسائل الاعلام الفلسطينية في الايام الماضية عن انسحابهم ودعمهم لمرشحي الحركة في دوائرهم.

وأكدت اللجنة المركزية للحركة أن هذه المبادرة تلقى وستلقى كل التقدير من كوادر وقيادة «فتح»، وهي تعبير عن الحرص على المشروع الوطني وعلى دور فتح في هذا المنعطف الحاسم من التاريخ الفلسطيني.